

## مفهوم المجال العام الأبعاد النظرية والتطبيقات

خالد كاظم أبو دوح<sup>(\*)</sup>

مدرّس مساعد في قسم علم الاجتماع في كلية الآداب،  
جامعة سوهاج - مصر.

### مقدمة

يعدّ مفهوم «المجال العام» (Public Sphere) من المفاهيم المهمة والمحورية في الفكر السياسي، الذي يدور حوله في الآونة الأخيرة الكثير من المناقشات والحوارات العلمية، ولعل هذا يرجع إلى أن هذا المفهوم يحمل العديد من المعاني والمضامين المثالية، التي تعبّر عن الديمقراطية وما تحمله من معانٍ إنسانية سامية، كحرية الرأي والتعبير، والوصول إلى الاتفاق العام حول الأشياء التي يمكن أن تحقق للإنسان حياة إنسانية طيّبة.

ويشير مفهوم «المجال العام» إلى أن ثمة قطاعاً في الحياة مفتوحاً لتفاعل الكلام والآراء، والتداول الفكري والمناظرات السياسية، والاتصال ما بين الأفراد. إنه تلك الساحة التي يخرج إليها أفراد المجتمع بهدف الحوار والنقاش مع غيرهم في ما يتصل بالمسائل العامة. ويعتمد هذا الحوار على عدد من المبادئ العامة، تتمثل في عقلانية التفكير، وقبول الآخر، والتسامح، والإيمان بالتعددية، وحرية الرأي والتعبير. ويهدف الجميع من هذا الحوار النقدي البناء إلى التوصل إلى الاتفاق الجمعي، أو تكوين الرأي العام الموضوعي، الذي يبتعد عن أية مصالح خاصة في ما يتصل بالمسائل العامة التي كانت تشكّل جوهر الحوار ومادته الكلامية.

وعلى الرغم من أن هذا المفهوم، وما يحمله من مضامين، هو في الأساس نتاج النظام الرأسمالي، إلا أن تطور النظام الرأسمالي كشف عن العديد من المشكلات التي ترتبط بالرؤية المثالية التي طرحها العلماء حول المجال العام. فمن الملاحظ أن نمو الرأسمالية صاحبه العديد من التناقضات الاقتصادية، التي تجسّدت في ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية، إذ إن تلك المشكلات تمثل في حدّ ذاتها صعوبات أمام نموذج المجال العام، فالبرجوازية التي استخدمت المجال العام كوسيلة للتغيير السياسي وتحقيق الحريات، تظهر الآن ميلاً إلى تكييف المجال العام مع الظروف المتغيرة من أجل إخفاء التناقض بين مصالحها الخاصة ومصالح

المجال العام. أضف إلى ذلك أنه بمجرد ظهور التناقضات الاجتماعية داخل المجال العام، فإن الحوار الحرّ والعقلاني، الذي هو جوهر المجال العام، يفقد سمة المناقشة العقلانية الخالية من السلطة والسيادة. وهنا تظهر عملية اختراق الدولة للمجال العام، ومحاولة السيطرة عليه، وهذا الاختراق في حدّ ذاته يدمّر أساس المجال العام الليبرالي.

وعلى هذا، فإن الهدف من هذا المقال يتمثل في الكشف عن المعاني والمضامين الأساسية التي يحملها مفهوم «المجال العام»، وذلك على النحو الذي ظهر لدى العديد من العلماء والمفكرين الذين حاولوا التعرّض لهذا المفهوم، كما سوف نتعرض لرؤية هابرماس حول المجال العام، باعتباره واحداً من أهم علماء الاجتماع الذين تحدثوا عن «المجال العام» والتحوّلات المصاحبة لنشأته، يلي ذلك تناول نموذج لتطبيقات هذا المفهوم، يرتبط بتشكيل المجال العام المصري وما يحيط به من إشكاليات.

## أولاً: المجال العام .. نحو مقاربة المفهوم

تعدّ التفرقة بين المجال العام والمجال الخاص إحدى السمات الأساسية للنظرية الليبرالية، وهي ليست مجرد تفرقة بين مجالين للفاعلين الاجتماعيين، بل تتضمن أيضاً تمييزاً للقواعد التي تحكم كلاّ منهما. فطبيعة العلاقات والقيم في المجال العام تختلف جذرياً عن العلاقات والقيم في المجال الخاص، ف الأول تحكمه قيم المنفعة والمنافسة وعلاقات القوة، والثاني تحكمه العلاقات الإنسانية والمشاعر التلقائية والتطوعية.

تتأسس التفرقة ما بين الخاص والعام في النظرية الليبرالية على عدة معايير، أهمها (رؤوف، ١٩٩٥: ٨٨):

١ - **المجال وحدود المشاركة:** هو ما تتاح المشاركة فيه للجميع، سواء أكان مكاناً أم نشاطاً أم شبكة علاقات، أم موارد، فهو عام، وما كانت المشاركة فيه لفئة دون الأخرى، فهو خاص.

٢ - **الصفة:** إن الشخص العام هو الذي يتصرّف بصفته الوظيفية والمهنية المرتبطة بالنظام العام ومؤسساته، أما التصرّف وفق أغراض وأهداف وموارد ذاتية فهو تصرّف شخصي وفردى.

٣ - **المصلحة:** إن أي نشاط يخدم مصلحة مجموعة من الأفراد دون غيرهم هو نشاط خاص، وأي نشاط يخدم الجماهير العريضة فهو عام.

وعلى هذا الأساس، جاءت مجمل المحاولات التي اقتربت من مفهوم المجال العام مجسّدة لهذه التفرقة، ومتمثلة لهذه المعايير السابقة، فنجد تعريف **موسوعة النظرية الاجتماعية** لمفهوم «المجال العام» يشير إلى ذلك الفضاء المرتبط بالحوار الفكري حول السياسة والدولة، ويشكّل «المجال العام» ساحة للمشاركة السياسية، وتشكيل الأفكار والآراء، وأشكال الخطاب الأخرى. ف «المجال العام» يتجسّد كساحة يأتي إليها الأفراد من أجل الدخول في حوار وجدل حول الأفكار المرتبطة بالدولة أو السياسة. ليس هذا فحسب، بل

يتضمن المجال العام أيضاً الفعل السياسي من خلال الأفراد أو الجماعات (Guidry, [n. d.]).

ويذهب كيمب (Kemp) إلى أن المجال العام هو تلك الساحة من الحياة العامة، التي يمكن فيها الوصول إلى موافقة عامة على قيم ومعايير تعمل كميكانيزمات لحلّ المشكلات الاجتماعية والسياسية، وهذا ما يؤكده كين (Keane) عندما ذهب إلى أن المجال العام يتضمّن تلك الساحات التي يقوم فيها الأفراد بتناول ما يفعلونه ويحيط بهم، ويصلون إلى قرار في كيف سوف يعيشون معاً، ويعملون بشكل جماعي خلال المستقبل (Micheal, 1997: 15).

وتذهب بليندا ديفيز (Belinda Davis) إلى أن المجال العام هو فضاء للحوار، ومكان للتأثير والنفوذ السياسي، الذي يقوم على احترام الآخر وآرائه ومعارفه، وذلك بهدف تحقيق الإجماع على رأي واحد في ما يتصل بالمصلحة العامة (Mah, 2000: 159).

ويطرح أحمد زايد مفهوم أكثر اتساعاً للمجال العام، حينما يذهب إلى أن المجال العام هو عالم الحياة الاجتماعية المفتوح على نظم المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية (زايد، ٢٠٠٧: ١٨٥).

ولقد لخص كالهون (Calhoun) العناصر الأساسية للمجال العام على النحو التالي (Parkins, 2002: 166):

١ - القدرة على المخالطة والتواصل الاجتماعي ما بين الأفراد، دون اعتبار للمكانات الاجتماعية التي يشغلها هؤلاء الأفراد.

٢ - تعتبر المناقشات العقلانية هي الحكم الوحيد في أية قضية تطرح للنقاش والحوار.

٣ - تمثل الموضوعات والقضايا المطروحة للنقاش في المجال العام قضايا لم تكن مطروحة لمثل هذا النقاش والنقد، مثال القضايا والموضوعات المرتبطة بالحكومة والمؤسسات الدينية وسلطة الدولة.

٤ - من أهم سمات المجال العام عملية احتوائه لعدد كبير من الأفراد في إطار عملية نقاش وحوار واحد. يدور هذا الحوار حول موضوع أو قضية واحدة تهتم جميع الأفراد، سواء المشاركين في الحوار، أو الأفراد غير المشاركين في هذا الحوار.

ومن خلال تأمل مجمل المحاولات التعريفية السابقة، يمكن تأكيد عدد من الحقائق المتصلة بمفهوم «المجال العام»:

أ - يبدأ «المجال العام» من خلال ساحات داخل المجتمع، وتمتاز هذه الساحات بأنها تشهد تجمّعات كبيرة من أفراد المجتمع.

ب - إن تجسّد «المجال العام» مرهون بالأفراد المشاركين في التواجد داخل هذه الساحات، وفي الحوارات القائمة داخلها.

ج - يتطلب «المجال العام» تفاعلاً ما بين المشاركين، وهذا التفاعل محكوم بالعديد من المبادئ، مثال: العقلانية، والحرية، وقبول الآخر، وغير ذلك من مبادئ تحقيق نجاح

الحوار، وتحقيق الهدف من هذا التجمّع وتلك الحوارات، الذي يكون في الغالب الاتفاق الجمعي على المصلحة العامة.

وبالاستناد إلى ما سبق، يؤكد الباحث أن ثمة صوراً تاريخية متباينة للمجال العام، تجسّدت في العديد من السياقات الاجتماعية المختلفة، وليس داخل المجتمعات الأوروبية فحسب. ومن هذه الصور يمكن الإشارة إلى سوق عكاظ، الذي كان يجتمع فيه الشعراء العرب للتنافس في إلقاء الشعر، ومقاهي وحانات أوروبا، التي كان يتبارى فيها الأفراد فكرياً، والصالونات الفكرية في مصر (مثال صالون العقّاد، وصالون مي زيادة وغيرهما)، ومقاهي وسط البلد في مصر، التي كان يتجمّع فيها عدد من المثقفين، وتدور بينهم حوارات فكرية حول العديد من المسائل العامة. ولعل هذا يؤشر على أن فكرة «المجال العام» توجد على مستويات متباينة، وأنه ليس وليد المجتمع الحديث، لأن كل تجمّع بشري يمكن أن يخلق مجاله العام، وثمة قطاع في الحياة البشرية يكون مفتوحاً لتفاعل الكلام والآراء، والتداول الفكري والاتصال.

## ثانياً: المجال العام في فكر هابرماس (\*)

هناك إجماع ما بين علماء الاجتماع على أن هابرماس هو الذي وضع أسس نظرية المجال العام، وذلك في كتابه المعروف *التحول البنوي للمجال العام* (Structural Transformation of the Public Sphere) الصادر عام ١٩٦١، الذي كان في الواقع أطروحته للحصول على درجة الأستاذية في علم الاجتماع (يسين، ٢٠٠٩: ٢٣)، إلا أن ذبوع مفهوم «المجال العام» وانتشاره ارتبط في الأساس بالترجمة الإنكليزية لهذا الكتاب التي صدرت عام ١٩٨٩ (Micheal, 1997: 17).

ورغم هذا الاتفاق، إلا أن الباحث هنا يؤكد أن هابرماس لم يكن هو مخترع المجال العام، حيث سبقه تراث نظري يعبر عن مجمل الأفكار التي يتضمّننها مفهوم «المجال العام». وهابرماس نفسه يشير في مقدمة كتابه إلى أن جذور المعاني التي يحملها مفهوم «المجال العام» تعود إلى مراحل تاريخية متنوّعة، وضرب مثلاً على ذلك من المدينة الإغريقية، التي كانت تشهد فصلاً ما بين مجال الدولة أو الحكومة، ومجال العامة (جمهور الشعب)، الذي كان يتجسّد بشكل واضح في ساحة السوق. وهذا لا يعني اقتصره على السوق فحسب، فربما كان يتجسّد في أماكن أخرى (Habermas, 1991: 3).

وما يؤكد الباحث هنا، يؤكد به برهان غليون الذي أشار إلى أن مفهوم «المجال العام» هو من اختراع الفيلسوف الألماني كانط (غليون، ٢٠٠٥: ٧). ومع هذا، فإن هابرماس قدم نظرية واضحة حول «المجال العام» سوف نتعرّف من خلالها على رؤيته لهذا المفهوم، لأنه إذا لم يكن مخترع هذا المفهوم، فإن له جهوداً علمية منظّمة حول هذا المفهوم.

يحدّد هابرماس مفهوم «المجال العام» من خلال مجموعة متنوّعة من الطرق،

(\*) هابرماس (Habermas) ولد في دوسلدورف في ألمانيا عام ١٩٢٩، وبعد من أهم علماء الاجتماع في عالمنا المعاصر، وبشكل عام هو الوريث الرئيسي المعاصر لتركة مدرسة فرانكفورت.

يمكن عرضها على النحو التالي (Habermas, 1974: 49; 1991: 27):

يمثل «المجال العام» حيّزاً من حياتنا الاجتماعية، يمكن من خلاله أن يتمّ تشكيل ما يقترب من الرأي العام، فجانِب مهم من «المجال العام» يتشكّل من خلال تفاعلات الأفراد وحواراتهم مع بعضهم البعض، دون اعتبار للفروق التي قد تكون بينهم. وينشأ «المجال العام» من خلال مجموعة من الأفراد الذين يجتمعون معاً كجمهور، ليتناولوا احتياجات المجتمع من الدولة.

«المجال العام» هو مجموعة أشخاص يستفيدون من عقلانيتهم وتفكيرهم في مناقشة المسائل العامة، وبهذا يجسّد هؤلاء الأشخاص هيئة عامة، فيجتمعون مع بعضهم البعض دون قيد – أي بضمان حرية الاجتماع والاتحاد وحرية التعبير عن أفكارهم وحرية نشرها – للتداول حول مسائل وأمور المصلحة العامة. وتحتاج هذه الهيئة إلى وسائل مختلفة لنقل الأفكار والمعلومات، وللتأثير في هؤلاء الذين يستقبلون هذه المعلومات. وتعدّ الصحف، والمجلات، والإذاعة، والتلفزيون، من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المجال العام.

تركّز دراسة هابرماس لـ «المجال العام» على شكله البرجوازي الحديث، وتصف نشأة هذا المجال وازدهاره في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. وفي ضوء سمات المجتمع البرجوازي، التي أشار إليها هابرماس، اتخذ المجال العام الأسس المدعّمة له ولظهوره وتطوره، وتجلّدت هذه السمات خلال فترة فريدة من التاريخ البريطاني، والتاريخ الأوروبي بشكل أقل. فلقد ظهر في هذه المجتمعات العديد من صور التغيّر الاجتماعي، وبدأت تتجسّد ملامح التجارة العالمية والتراكم الرأسمالي، بالإضافة إلى ظهور عدد من المفكرين رواد التنوير، أمثال إيمانويل كانط. وهؤلاء المفكرون خلقوا الفضاء الفكري، ودخلوا في نقاشات كان لها تأثيرات عميقة في المجتمع الأوروبي، ونمت في المجتمع الأوروبي صور عديدة من الحريات التي سمحت للأفراد أن ينتقدوا ويراجعوا أشكال التنظيم الاجتماعي، بداية من بيروقراطيات الحكومة إلى المؤسسات الدينية (Habermas, 1991: 27-40).

وتحدّث هابرماس عن عدد من مؤسسات المجال العام، وأشار في ذلك إلى تزايد أعداد المقاهي التي كانت بمثابة قناة يعتمد عليها رجال الأعمال في مناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك، والأمور والقضايا المرتبطة بالمصلحة العامة. وتأسست هذه المقاهي في لندن للمرة الأولى حوالي عام ١٦٥٠، وخلال القرن الثامن عشر نمت وتعدّدت هذه المقاهي بشكل كبير. ولقد كان لمثل هذه المناقشات والحوارات التي تمّت داخل هذه المقاهي تأثير واسع في المسائل السياسية والاقتصادية (Parkins, 2002: 165).

وتعدّ الصالونات الثقافية من مؤسسات «المجال العام»، التي ازدهرت كساحات للحوار التي كانت تضمّ النبلاء، والبرجوازيين، والمفكرين على قدم المساواة، ودخل هذه الصالونات لم يعد العقل في خدمة الحاكم، بل أصبح الرأي متحرراً من كل قيود التبعية الاقتصادية. وكذلك المعارض الفنية التي كانت تشهد تجمّعات رواد الفنون، وحواراتهم حول المسائل الفنية والمسائل العامة (Habermas, 1991: 33-34).

تعرّض مفهوم هابرماس عن «المجال العام» البرجوازي للعديد من صور وأوجه النقد،

نظراً إلى العديد من الأسباب، منها عدم قدرته على التعامل بشكل كافٍ مع طبيعة التمثيل العام في بيروقراطيات الدولة المعاصرة، التي تتميز بتعدد المصالح العامة المتنافسة (Parkins, 2002: 168).

ولقد فحص عدد من العلماء الأسس الاجتماعية التي يركز عليها نموذج هابرماس، وانتهوا إلى أن الاتصال العقلاني الناقد الذي أكد هابرماس في تكوين المجال العام لا يكون شاملاً وعاماً، ولا يكون محايداً من الناحية السياسية، إضافة إلى أن فكرة إهمال الفروق الاجتماعية ما بين الأفراد وتحييدها داخل المجال العام هي فكرة يوتوبية (Rabinovitch, 2001: 348)، وخاصة أن المجتمعات المعاصرة تتسم بأشكال عديدة من التفاوت واللامساواة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. وتعكس هذه المجتمعات بشكل واضح التدرج الطبقي والاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة لهذه السمات الواضحة تتشكل الجماعات المختلفة مع بعضها البعض والمتنافسة في ما بينها، حيث يكون لكل جماعة مصالحها واهتماماتها الخاصة، التي تبذل كل مجهود لديها بهدف حمايتها والدفاع عنها. ولعل هذه السمات تجعلنا نبتعد عن فكرة «المجال العام» المفرد الذي يقرّ به هابرماس إلى مفهوم المجالات المتعددة أو المتوازية (Parkins, 2002: 169).

ويؤكد فيلا (Villa) هذا النقد بقوله إن أخطر العيوب الكامنة في رؤية هابرماس لـ «المجال العام» هو الاعتماد الساذج على شروط التماثل اللاهيري (Johnson, 1994: 428). وبالنسبة إلى كل من إيلي (Eley) وريان (Ryan) يجب إعادة النظر في فكرة هابرماس عن «المجال العام»، لكي تتضمن جماعات اجتماعية أكثر. وهذا التعديل سوف يسمح بتأكيد الصراع الاجتماعي الذي يكون موجوداً دائماً في المجال العام أو المجالات المختلفة، ولذلك هناك من وصف المجال العام بأنه «أرض الجدل والنزاع»، وأنه يتكون من المجالات العامة المتنافسة (Mah, 2000: 158-159).

### ثالثاً: المجال العام من المثالية إلى الواقع

طرحنا الأفكار السابقة حول مفهوم «المجال العام» صورة مثالية عنه، ولهذا كان لا بد من الإجابة عن عدد من التساؤلات، منها: إلى أي مدى تحققت هذه الصورة المثالية في الواقع؟ وما هي سمات «المجال العام» الذي تشكل؟ والعوامل المسؤولة عن هذه السمات التي اتخذها «المجال العام» في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة؟.

شهدت المجتمعات الرأسمالية العديد من التحوّلات التي أثرت بشكل سلبي في فكرة «المجال العام»، وما يتضمنه من اتصال حرّ، وعقلانية في التفكير، وتدخلت الحكومات الرأسمالية واخترقت المجال العام، ووضعت العديد من القيود والكوابح التي أجهضت تشكيل المجال العام وفقاً للأفكار المثالية السابقة.

ويمكن تأكيد ذلك من خلال إشارة السيد يسين إلى أن القراءة النقدية لتحوّلات المجتمع الأمريكي المعاصر – الذي من المفترض أنه نموذج بارز للنظم السياسية الليبرالية – منذ الخمسينيات حتى الآن، تكشف عن أن هناك فجوة كبرى بين النظرية والتطبيق، ويمكن

الاستدلال على ذلك من خلال تأمل الرحلة الطويلة التي قطعها هذا المجتمع من إرهاب «المكارثية» في الخمسينيات إلى إرهاب «المحافظين الجدد» في الوقت الراهن. و«المكارثية» نسبة إلى «مكارثي»، عضو الكونغرس الأمريكي الذي رأس لجنة مهمة من لجان الكونغرس للبحث عن المثقفين الأمريكيين ذوي الاتجاهات اليسارية، اشتراكية كانت أو شيوعية، تمهيداً لمحاكمتهم. ولم يفلت من قبضة مكارثي أي مثقف أمريكي ممن يمثلون نخبة العلماء والمفكرين والفنانين، ومارست هذه اللجنة إرهاباً فكرياً لا سابقة له، وهي بذلك أعدمته في الواقع فكرة المجال العام، التي هي أساساً ساحة مفتوحة للنقاش والاختلاف في الآراء، وميداناً للنقد الفعّال لتوجهات النظام السياسي، وسياسات حكوماته (يسين، ٢٠٠٩: ٢٥).

وانقضت حقبة المكارثية، وبعدها اتسعت دوائر المجال العام، وخصوصاً حين قام الشباب الأمريكي باحتجاجات واسعة النطاق ضد الحرب الأمريكية العدوانية في فيتنام، وازدحمت الجامعات الأمريكية بالندوات والاحتجاجات والمظاهرات إلى أن انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من فيتنام، بعد هزيمتها العسكرية الساحقة. وجاءت بعد ذلك أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ونعني الهجمات الإرهابية ضد مراكز القوة والنفوذ في أمريكا، وما أدت إليه من إعلان الرئيس جورج بوش لحربه ضد الإرهاب، وغزوه العسكري لأفغانستان والعراق، وإصدار «قانون الوطنية» الذي ينصّ على عقاب كل من يوجّه نقداً إلى الحرب ضد الإرهاب، بل إن هذا القانون الذي يخرق حقوق الإنسان الأمريكي أعطى الحق للسلطات الأمنية في استراق السمع على المكالمات التليفونية، بل والقبض على كل من يشتبه في علاقته بالإرهاب، ومعنى ذلك ببساطة إعدام المجال العام الأمريكي (يسين، ٢٠٠٩: ٢٦).

لقد شهد العديد من المجتمعات الرأسمالية زيادة ملحوظة في حدة التفاوت الطبقي، وبروز لظواهر الاستبعاد الاجتماعي، حيث إنه من الجلي أن الدخول المنخفضة يمكنها - في ظل ظروف معينة - أن تعوق أو تمنع المشاركة في المؤسسات العامة الأساسية. بيد أن الدخول المرتفعة قد تؤدي كذلك - في ظل ظروف معينة - إلى العزلة الاجتماعية، فإذا شعرت الشريحة الأكثر ثراءً أن بوسعها أن تتحمل عزل نفسها عما هو متاح لعامة الناس، وأن تلبي احتياجاتهم بعيداً عن المؤسسات المعنية بخدمة الجمهور، فإن ذلك يخلق الاستبعاد الاجتماعي أيضاً (باري، ٢٠٠٧: ٤٩).

ويرتبط هذا التفاوت الطبقي، والاستبعاد الاجتماعي، بظاهرة حرمان العديد من الفئات والشرائح من المشاركة في المجال العام والحديث فيه، وخاصة أن حوارهم سوف يمثل خطورة على الدولة والحكومة الرأسمالية.

أضف إلى ذلك أن العديد من آليات تشكيل «المجال العام»، مثال التفكير العقلاني، وإبداع الآراء، والمشاركة في المناظرات السياسية، وتوليد الأفكار المرتبطة بالشأن العام، قد تعرّضت للتآكل في ظل عملية تسليع جوانب الحياة الحديثة كلها، فحل محل المجال العام عالم من الاستهلاك الثقافي، وقام إجماع مختلف يربط الأفراد بالنظام القائم، ويقوّض إمكانية الفهم، والاستقلالية، أو المقاومة، وتم استبدال المناقشات النقدية العقلانية بالمشاهدات المسلية، وانحلت شبكة التواصل الحرّ للمجال العام إلى أفعال استجابة فردية

منفصلة، ولم يعد الجمهور العام الذي يكوّن المجال العام قادراً على أن يتأمل نقدياً في المسائل العامة، وإنما صار مجرد مستهلك (إهرنبرج، ٢٠٠٨: ٤١٤).

لم يعد هناك مجال للإبداع داخل المناظرات السياسية، وتحول الأفراد إلى مجرد مستقبلين للمعلومات والصور عبر وسائل الإعلام، ومردّدين ومستهلكين لها. وبدأ الفرد يعجز عن إبداع وخلق معلومات وصور وأفكار يطرحها في المجال العام، لأنه حتى لو تكلم داخل المجال العام، فإنه يتكلم من خلال ما يستقبله من معلومات وصور، التي هي في النهاية تعبّر عن وجهة نظر المسيطر على أدوات الإعلام وانتقال المعلومات.

## رابعاً: المجال العام من حصار الواقع إلى الفضاء الافتراضي

أجهض الواقع ما يسمّى بـ «المجال العام»، لذلك، ومع تأثير ثورة الاتصال والمعلومات، ومن أهم تجسيدات شبكة الإنترنت، بدأ الحديث عن بزوغ «المجال العام» الافتراضي، حيث ساهمت شبكة الإنترنت في تشكيل علاقات تتجاوز الإطار الفيزيقي المكاني، وتفاعل الوجه بالوجه، وشكّل مستخدموه، الذين تجمع بينهم اهتمامات مشتركة، مجتمعاً يطلق عليه «المجتمع الافتراضي» (Virtual Community)، وهو عبارة عن تجمّعات اجتماعية تشكّلت في أماكن متفرقة من أنحاء العالم، يتقاربون ويتواصلون في ما بينهم عبر شاشات الكمبيوتر، والبريد الإلكتروني، ويتبادلون المعارف في ما بينهم، والأفكار والآراء، ويكوّنون الصداقات (رشاد، ٢٠٠٧: ٥).

ويعني هذا أنه مع انهيار المجال العام التقليدي، نشأ مجال عام جديد، يثير في الواقع الكثير من التساؤلات، إلا أن هذا المجال العام الجديد يميّز حتى الآن بأنه بتأثير الثورة الاتصالية أصبح مجالاً للمعلومات والمناقشة والمعارضة والصراع السياسي. وهذه الوظائف خلقتها الميديا المتعددة الجديدة وتكنولوجيا الكمبيوتر، ومن شأنها أن تعيد صياغة المجال العام بعد أن اتسعت آفاقه بلا حدود، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه «المجال العام الافتراضي» (يسين، ٢٠٠٩: ٢٧).

## خامساً: تطبيقات مفهوم المجال العام

سوف نتناول في المبحث الأخير من هذا المقال بعض تطبيقات مفهوم المجال العام، وما يحمله من أفكار ومضامين، وفي هذا السياق، سوف نعرض لقراءة في ملامح المجال العام المصري، وذلك على النحو التالي:

### ● المجال العام المصري

إننا هنا بصدد المجتمع المصري، وتأمّل المجال العام الذي تشكّل داخله. وننطلق من فرضية أننا بصدد مجتمع لم يتشكّل فيه المجال العام تشكّلاً حقيقياً، أو وفقاً للمعنى الهابرماسي. فإذا كان المجال العام هو من إفراز عمليات الحداثة التي شهدتها المجتمع



الأوروبي، فإن هذه الحادثة ذاتها لم تتشكّل في المجتمع المصري على النمط نفسه الذي شهدته المجتمعات الأوروبية، وبالتالي فإن تشكّل المجال العام جاء بشكل يتضمن العديد من الخصوصيات.

نبدأ من عمليات التحديث التي شهدتها المجتمع المصري، وبصدها يشير أحمد زايد إلى أن الصيغ الحداثية التي تخلقت في العديد من المجتمعات النامية، ومنها مصر، تختلف اختلافاً كبيراً عن نظيرتها في المجتمعات الأخرى. فإذا كانت الصيغ الحداثية قد ظهرت عبر تاريخ طويل في المجتمعات الغربية، فإنها قد انتشرت في المجتمعات غير الغربية على نحو معين، كما خضعت عملية الاستقبال لانتقائية من جانب الدول والحكومات والنخب السياسية ذات الأهواء المختلفة، وكثيراً ما كانت تفرض هذه الصيغ فرضاً عبر نمط من التحديث العسكري. وعندما دخلت الصيغ الحداثية، فإنها لم تمجّ الصيغ التقليدية – كما حدث في الغرب – بل ظلت هذه الصيغ تتعايش وتحول نفسها من الداخل تارة، وتحول صيغ الحادثة تارة أخرى، وكانت النتيجة هي حادثة من نوع خاص، أي ثقافة ثالثة لا هي تقليدية كلية، ولا هي حديثة كلية، وإنما هي خليط أو هجين من أساليب السلوك والأفكار والقيم والممارسات الحداثية، والعادات التي تشكل نمطاً من الحادثة البرّانية (زايد، ٢٠٠٦: ١٥٦).

ولقد ارتبط بهذه الحادثة البرّانية أن تتجسّد في المجتمع المصري العديد من التمايزات التي تؤسس أحياناً على التعليم، وتارة ثانية على الاقتصاد، وعلى المنصب الحكومي تارة ثالثة. وتفتح هذه التمايزات المجال نحو خلق فجوات بين البشر، وتظهر هذه الفجوات في المبالغة الاستهلاكية، حيث يتحوّل الاستهلاك إلى قيمة في حدّ ذاتها، وتتماهى بطولات الحياة اليومية، وتتجسّد هذه البطولات في كلام الناس، وفي الطريقة التي يقدم بها الفاعلون الأفراد أنفسهم في العالم. فالحديث عن الإنجازات والأفعال تغلفه البطولة الدالة ضمناً، على أن المتحدث أفضل من الآخرين، وأكثر استقامة منهم، وأكثر قدرة على التغلّب على المشاكل ومواجهتها. في هذا الطرف ينتفخ الحديث، وكأنّ الفاعل ينادي: إني هنا، هل من ناظر يدركني؟ أنا يمكنني أن أنقذكم وأنتم لا تعرفون! وفي هذا الطرف تلعو الأصوات، وتتنافر، وغالباً ما يكون أعلاها هو أكثر قدرة على الكسب، وفي كل الأحوال تغيب الصور الحقيقية للتمايز والمباينة (زايد، ٢٠٠٦: ١٤٢).

وفي ظرف كهذا يتشكّل «المجال العام» دون التخلي عن تلك التمايزات غير الحقيقية، وغير الفاعلة، وتصبح ثقافة الكلام داخل المجال العام لا تعتمد على العقلانية وقبول الآخر، وإنما تتأسس بالاعتماد على الصوت المرتفع، ونفي الآخر. وقد يؤدي نفي الآخر في بعض الأحيان إلى خلط العام بالخاص، بمعنى إمكانية اللجوء إلى التشهير بالآخر وتتبع أخباره، ورواية أحداث حياته داخل المجال العام، أي يتحول الكلام والمناظرات السياسية داخل المجال العام إلى قوة تخويف حقيقية، تسد أفق الإبداع، وتخلق ضروباً من عدم الثقة في علاقات التفاعل بين الأفراد.

وعندما يراقب الكثير من الأفراد ما يحدث داخل المجال العام، يهرولون نحو المجال الخاص. وهذا ما أكدته نتائج العديد من الدراسات، منها دراسة أحمد زايد لرأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، التي توصل خلالها إلى عدد من

النتائج، أهمها في هذا السياق أن هناك حدوداً كبيرة على الاهتمام بالمجال العام لدى عيّنة الدراسة، وأن اهتمام الأفراد ينصبّ على موضوعين، هما: الحياة الأسرية، والانشغال بتربية الأولاد (زايد [وآخرون]، ٢٠٠٦: ٢٠٢).

وذهبت نورهان الشيخ، في دراستها عن الشباب والمجال العام، إلى أن هناك تراجعاً واضحاً في اهتمامات الشباب بالشأن العام، وفي ممارستهم لدور اجتماعي أو نشاط تطوعي ما، وذلك للعديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي يعانيها الشباب في مصر (نورهان، ٢٠٠٧: ٦).

ويُتسم المجال العام المصري، في ظلّ تلك الحداثة البرانية، بأنه لم ينتج خطاباً عقلانياً نقياً، فالمجتمع المصري يشهد حالة من تداخل الخطابات، فليس هناك خطاب سياسي نقى، أو خطاب ديني نقى، أو خطاب اجتماعي نقى، ولكن هناك عملية استدعاء خطاب ما إلى آخر ليدعمه ويعضده. فعلى سبيل المثال، تأمل الخطاب السياسي يفضي إلى الكشف عن العديد من مظاهر الالتباس ما بين هذا الخطاب والخطاب الديني تارة، والخطاب العالمي تارة أخرى.

وهذا ما يؤكده أحمد زايد حينما يشير إلى أن الدين يشكّل أحد المرجعيات الأساسية في الخطاب السياسي للنخبة السياسية، وتختلف حدة الاتكاء على المرجعية الدينية من فترة تاريخية إلى أخرى، في ضوء حاجة النظام إلى هذه المرجعية لتدعيم الشرعية، أو لتحجيم دور جماعات سياسية بعينها (زايد، ٢٠٠٦ب: ١٠١).

وتكون النتيجة هنا أن الأفراد يعجزون عن صياغة وتطوير خطاب نقدي، في ما يتصل بالمسائل العامة التي يمكن أن يطرحوها للنقاش، إذ ثمة تباين واختلاف دائماً بالشكل الذي يصعب عملية الاتفاق، وخاصة أن كل شكل من أشكال القوى الموجودة في المجتمع المصري تعمل على محاولة احتكار المجال العام، وبدلاً من أن نذهب إلى المجال العام بهدف إعمال العقل نحو المسائل العامة، وممارسة النقد الذاتي البناء، نذهب لكي نصارع الآخر على الحيّز داخل هذا المجال. ويمكن التدليل على ذلك بالعديد من مظاهر العنف التي توجّه من الأنا إلى الآخر، ولنا أن نتأمل قيام عشرات (والبعض يقول مئات) من الشباب بمهاجمة عدد من النساء في الطريق العام والتحرش بهن جنسياً، في أول أيام عيد الفطر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي هذا يقول جلال أمين إن مثل هذه الحادثة تؤشر على مدى التدهور الذي دفع الشباب إلى عدم التفكير في شيء إلا أساسيات الحياة، كتوفير الطعام، أو البحث عن الإشباع الجنسي، كبديل لعدم المقدرة على تكوين أسرة (أمين، ٢٠٠٩: ١١٢).

وقد خلق عدم نجاح المجال العام في بلورة خطاب تتجلى فيه المصالح الوطنية، ويدعم من خلال الاتفاق الجمعي، حالة من التشظّي داخل المجال العام، حيث هناك استقطاب للمجال العام من قبل جماعات تهرول نحو الخطاب العالمي، وما تفرضه العولمة من أجندة. تلك الجماعات تحاول، بالاعتماد على امتداداتها في المركز الرأسمالي، فرض ذلك الخطاب على المجال العام المحلي، وهناك جماعات الانغلاق المحلي التي تحاول، بالاعتماد على العديد من الآليات، فرض خطابها التقليدي على المجال العام.

وتتجسّد حالة التشظّي هذه من خلال العديد من المظاهر الأخرى، فتأمّل حركة الرأي العام داخل الصحف ووسائل الإعلام تؤوّل إلى التمييز ما بين جماعتين: الأولى هي جماعة الانفلات الكلامي، وهي لا ترى إلا كل ما هو قبيح، وكل ما هو فاسد في المجتمع؛ فهي جماعة لا تهتم إلا بكل مواطن الضعف داخل المجالات المختلفة، من خلال أساليب نقد عقيمة تضخّم الأشياء، وتعدد الأزمات، من دون محاولة منهم للبناء. أما الثانية فهي جماعة الانغلاق الكلامي، ومسؤولو الترويج لأيديولوجية الدولة وعظمتها، وفرض خطابها داخل المجال العام. وهنا تتجسّد قوة الدولة من خلال حيازتها لمعظم وسائل تشكيل المجال العام، بحيث تصبح الدولة هي المتحكّمة في معظم مكوّنات المجال العام، وما يطرح فيه من حوارات ونقاشات. وبهذا يتحول المجال العام إلى مجال للوعي الزائف، ومجال للصراع والجدل والاختلاف، دون أن يحقق أية أهداف بناءة، فيصبح مجالاً للاستهلاك الكلامي.

ومن خلال تلك السمات السابقة التي تتصل بالمجال العام المصري، يؤكد الباحث أنه من الصعب الحديث عن مجال عام بالمعنى الهابرماسي داخل المجتمع المصري، ولكن يمكن الحديث عن «مجال عام» يحمل في طياته كل الخصائص والسمات المرتبطة بتلك الحداثة البرّانية التي نمت في المجتمع المصري، فهو مجال عام اختلطت فيه الموضوعات الخاصة بالموضوعات العامة، وتشابك خلاله ما هو ديني بما هو اجتماعي، أو سياسي، أو اقتصادي؛ مجال عام اختلط فيه التفكير العقلاني، بالتفكير الديني، بالتفكير الخرافي (أبودوح، ٢٠٠٧: ١٥).

ويدلل الباحث على الرأي السابق من خلال دراسته عن المجال العام في صعيد مصر، التي انتهت فيها إلى أن المناسبة الدينية تشكّل إحدى آليات تشكيل المجال العام في صعيد مصر، حيث ترتبط مثل هذه المناسبات بتوافد الأفراد إلى تلك الساحات التي تقع حول المساجد وأضرحة أولياء الله، وتتجسّد هذه التجمّعات بعض ملامح المجال العام، منها تجمع عدد كبير من الأفراد، الذين ينتمون إلى شرائح اجتماعية متباينة أشد التباين. أضف إلى ذلك أن تحليل الحوار المتداول في هذه التجمّعات يفضي إلى الكشف عن مدى التداخل ما بين الديني والسياسي والاجتماعي والخرافي.

وتمثل المناسبة الاجتماعية القاعدة الثانية التي يركز عليها المجال العام في صعيد مصر، فدار الضيافة التي تمتلكها كل عائلة من عائلات الصعيد – تجمع أعداداً لا بأس بها من الأفراد بشكل دائم، وتتضاعف هذه الأعداد خلال المناسبات الاجتماعية المختلفة – تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التواصل والحوار ما بين الأفراد، إلا أن ذلك يتم بالشكل الذي ينتج في النهاية رأي عام مشوّهاً.

## خاتمة

وتبقى كلمة أخيرة، نؤكد من خلالها أن مفهوم «المجال العام» وما يحمله من مضامين، هو في الأساس نتاج حدائي، وتجسّده في أي سياق يحتاج إلى أن يتسم بكل صفات الحداثة وأخلاقيها، من أعمال للعقل، وتعزيز للحريات، وقبول للآخر، وتجسيد للمواطنة

بكل ما تحمله من حقوق وواجبات، وأن تصبح الحداثة أسلوب حياة، وثقافة متجذرة في تفاعلات الحياة اليومية.

من هنا يصبح من الضروري على المشتغلين بالعلوم الاجتماعية خاصة، والمشتغلين بالفكر عامة، نقد تلك الحداثة البرّانية التي تشكّلت داخل مجتمعاتنا، ولا يخرج هذا النقد عن كونه نقد الذات – على حد تعبير أحمد زايد – ويجب على هذا النقد ألا يقتصر على أسلوب التفكير، وإنما يتعدّى ذلك إلى طرائق الحياة والعمل على مجمل ثقافتنا في تجلياتها المختلفة.

وقد يؤدي هذا الاتجاه النقدي، الذي يتحرّر من أي انتماء سياسي أو أيديولوجي، إلى خلق وعي خاص بنا بهذه الحداثة، ممّا يؤدي إلى إعادة إنتاجها بشكل أكثر فاعلية في بنية مجتمعاتنا، أو يعمل على تغيير أنماط التفكير المنتشرة لدينا بالشكل الذي يجدر لحداثة حقيقية، نتجاوز بها كثيراً من المحن التي نتعايش معها ونعيد إنتاجها بشكل مستمر، وهذا كله في النهاية قد يؤدي إلى تبلور «مجال عام» يقترب إلى حدّ بعيد من المضامين والمعاني الإنسانية السامية التي يحملها هذا المفهوم، كما تم طرحها في بداية هذا المقال □

## المراجع

أبو دوح، خالد كاظم (٢٠٠٧). «تحولات المجال العام وعلاقتها بتبدلات رأس المال الديني في صعيد مصر». ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي «الحادي والعشرون» للبحوث السياسية، «تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي» الذي عقد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر.

أمين، جلال (٢٠٠٩). مصر والمصريون في عهد مبارك. القاهرة: دار ميريت.

إهرنبرج، جون (٢٠٠٨). المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة. ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم؛ مراجعة فالح عبد الجبار. بيروت: المنظمة العربية للترجمة. (علوم إنسانية واجتماعية)

باري، بريان (٢٠٠٧). الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل، في الاستبعاد الاجتماعي.. محاولة للفهم. تحرير جون هيلز [وآخرون]؛ ترجمة محمد الجوهري. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. (عالم المعرفة؛ ٣٤٤)

رشاد، وليد (٢٠٠٧). «المتغيرات الفاعلة في المجال العام الافتراضي: رؤية سوسيولوجية». ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي «الحادي والعشرون» للبحوث السياسية، «تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي» الذي عقد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر.

رؤوف، هبة (١٩٩٥). «الأسرة والسياسة: نحو إطار نظري لدراسة الواقع المصري».

ورقة قدّمت إلى ندوة: المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي الجديد التي عقدت في جامعة القاهرة، قسم علم الاجتماع.

زايد، أحمد (٢٠٠٦). «إشكاليات تأسيس المجتمع المدني وخصوصية الحداثة العربية». في: **تناقضات الحداثة في مصر**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

زايد، أحمد (٢٠٠٦). «الحداثة والتداخل الخطابي». في: **تناقضات الحداثة في مصر**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

زايد، أحمد [وآخرون] (٢٠٠٦). **رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

زايد، أحمد (٢٠٠٧). **صور من الخطاب الديني المعاصر**. القاهرة: دار العين للنشر.

الشيخ، نورهان (٢٠٠٧). «الشباب والمجال العام: من أين يبدأ التغيير». ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي «الحادي والعشرون» للبحوث السياسية، «تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي» الذي عقد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، كانون الأول/ديسمبر.

غليون، برهان (٢٠٠٥). «مقدمة». في: حسن مصدق، **النظرية النقدية التواصلية**. المغرب: المركز الثقافي العربي.

يسين، السيد (٢٠٠٩). «انهيار المجال العام وصعود الفضاء المعلوماتي». **الديمقراطية: العدد ٢٤**، نيسان/أبريل.

Guidry, John [n. d.]. *Encyclopedia of Social Theory*. Sage Publication, < [http://sage.e-reference.com/socialtheory/Article\\_n231.html](http://sage.e-reference.com/socialtheory/Article_n231.html) > .

Habermas, Jurgen (1974). «The Public Sphere: An Encyclopedia Article.» Translated by Sara Lennox. New German Critique: no. 3.

Habermas, Jurgen (1991). *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Translated by Thomas Burger. Cambridge, MA: MIT Press. (Studies in Contemporary German Social Thought

Johnson, James (1994). «Public Sphere, Postmodernism and Polemic.» *American Political Science Review*: vol. 88, no. 2, June.

Mah, Harold (2000). «Phantasies of the Public Sphere.» *Journal of Modern History*: vol. 72, no. 1, March.

Micheal, Steven (1997). *Expanding the Public Sphere through Computer: Mediated Communication*. Canada: Massachusetts Institute of Technology.

Parkins, John (2002). «Forest Management and Advisory Groups in Alberta: An Empirical Critique of an Emergent Public Sphere.» *Canadian Journal of Sociology*: vol. 27, no. 2, Spring.

Rabinovitch, Eyal (2001). «Gender and the Public Sphere: Alternative Forms of Integration in Nineteenth-Century American.» *Sociological Theory*: vol. 19, no. 3.